National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

سياسة الردع الأمريكي في الشرق الأوسط فاشلة 3
انكستك 3
سوريا في 2024 لن تكون كما كانت في الأعوام السابقة 5
فكرتورو 5
تصاعد التهديدات على الحدود الأردنية وسط اضطرابات إقليمية 7
معهد واشنطن 7
إيران تستدرج سوريا إلى حرب أخرى 11
نورث برس 11
الحرب الإقليمية التي كان يخشاها الجميع بدأت بالفعل في الشرق الأوسط 13
نيويورك تايمز 13
حرب غزة... و"الدويلات" السورية 15
المجلة 15
مشروع آلون الأبدي 17
كارنيغي 17

"الخط الأزرق" في حالة غليان..... 21

معهد واشنطن..... 21

ملاحظة: جميع الآراء والمواد الواردة في هذا التقرير تُعبر عن كاتبها أو ناشرها فقط

سياسة الردع الأمريكي في الشرق الأوسط فاشلة

انكستك

ألكسندر لانجلوا

(اللغة الإنجليزية) 09 كانون الثاني 2024

نص المقال: أكد تقرير لموقع انكستك الأمريكي المتخصص بالشؤون الاستراتيجية والعسكرية، الثلاثاء، ان تصاعد التوترات من اليمن الى العراق وحتى لبنان يثبت وبلا شك ان استراتيجية الردع الأمريكي القائم على التفوق العسكري والتكنولوجي في منطقة الشرق الأوسط فاشلة.

وذكر التقرير الذي ترجمته وكالة /المعلومة /، إن "خطر توسع الحرب بين الكيان الإسرائيلي المدعوم أمريكيا وفصائل المقاومة إلى صراع إقليمي وحشي يستمر في التزايد في نفس الوقت الذي تتفاقم فيه حوادث العنف بين الولايات المتحدة والفصائل في مختلف انحاء المنطقة."

وأضاف ان "تبادل إطلاق النار بين القوات الأمريكية ومحور المقاومة يعكس سيناريو مثير للقلق بالنسبة لصانعي السياسات الأمريكيين وسط الفشل المستمر للردع الإقليمي في منع هجمات الفصائل على المواقع الأمريكية والشحن البحري الدولي في البحر الأحمر، وفي ظل هذا السيناريو، يجب على إدارة جو بايدن تنفيذ نهج دبلوماسي منضبط يركز على خفض التصعيد في نقاط الاحتكاك المحتملة والفعلية في المنطقة أو المخاطرة بتعريض الجنود والمواطنين الأمريكيين للخطر وخصوصا في العراق وسوريا."

وتابع ان "الهجمات التي شنتها فصائل المقاومة العراقية على القوات الامريكية والتي تجاوزت 118 مرة اسفرت عن إصابة ما يقرب من 70 جنديا أمريكيا، وقد انخفضت الهجمات على المواقع الأمريكية بشكل ملحوظ خلال الهدنة بين الكيان الإسرائيلي المدعوم غربيا وامريكا وفصائل المقاومة الفلسطينية، لكنها عادت للتصاعد من جديد مع انتهاء الهدنة على الرغم من انها لم تكن بين فصائل المقاومة والكيان الإسرائيلي ."

وبين التقرير ان "من الإهمال تبرير الوجود الأمريكي في سوريا أو العراق في ظل هذا السياق المتطور وغير المستقر، حيث يتعرض الجنود البالغ عددهم 900 جندي في سوريا للخطر بشكل خاص في القواعد الصغيرة نسبيًا المعرضة لهجمات الطائرات بدون طيار والصواريخ الباليستية، كما شهدنا في الأشهر والسنوات الأخيرة، كما ان الأسوأ من ذلك الأهداف السياسية الغامضة التي تحدد هذا النشر وهو موقف مثير للقلق بالنظر إلى الحجج القانونية الهشة التي يقوم عليها هذا الانتشار العسكري الامريكي في المقام الأول ."

وأشار التقرير الى ان "المناقشات الإسرائيلية حول توسيع العمليات في لبنان . وهو السيناريو الذي قد يجر الولايات المتحدة إلى مزيد من الصراع . تجعل مثل هذه المخاوف أكثر صعوبة، ولذلك يتعين على صناع القرار في الولايات المتحدة أن يفكروا في استراتيجية خروج جادة، أو على الأقل بذل الجهود لنقل القوات المكشوفة إلى مواقع آمنة بدلا من تركها عرضة للهجمات"

(ترجمة موقع المعلومة)

المصدر: انكستك

سوريا في 2024 لن تكون كما كانت في الأعوام السابقة

فكرتورو

سرهات اركمان

(اللغة التركية) 08 كانون الثاني 2024

نص المقال: لا توجد مؤشرات ملموسة إلى أن هذا العام سيمر في سوريا مثل الأعوام السابقة، وتوقع تبدل العوامل الداخلية والخارجية التي أدت إلى الهدوء النسبي سابقا لتحل محلها ديناميكيات جديدة.

وأوضح أركمان -في تقرير نشره موقع "فكرتورو" التركي- أنه "رغم عودة سوريا من حافة الانقسام، فإن الوضع لم يستقر بعد."

وأشار الكاتب إلى أن تكلفة الحرب في سوريا تجاوزت 1.2 تريليون دولار. وسيتطلب الأمر من دولة متواضعة الموارد مثل سوريا أن تنتظر ما لا يقل عن 20 عاما لتتمكن من العودة إلى اقتصاد ما قبل الحرب.

وقال إن الحالة الاقتصادية ستزداد سوءا خاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، لأن السبب الرئيسي للهجرة الداخلية لم يعد بسبب الأمن، بل لتدهور الاقتصاد. ولا يقتصر تأثير المشكلة الاقتصادية على دمشق وما حولها، بل هناك صورة قاتمة للغاية في جميع أنحاء البلاد من أجور منخفضة، وأسعار مرتفعة للغاية، كما لا يوجد استثمار أو توظيف.

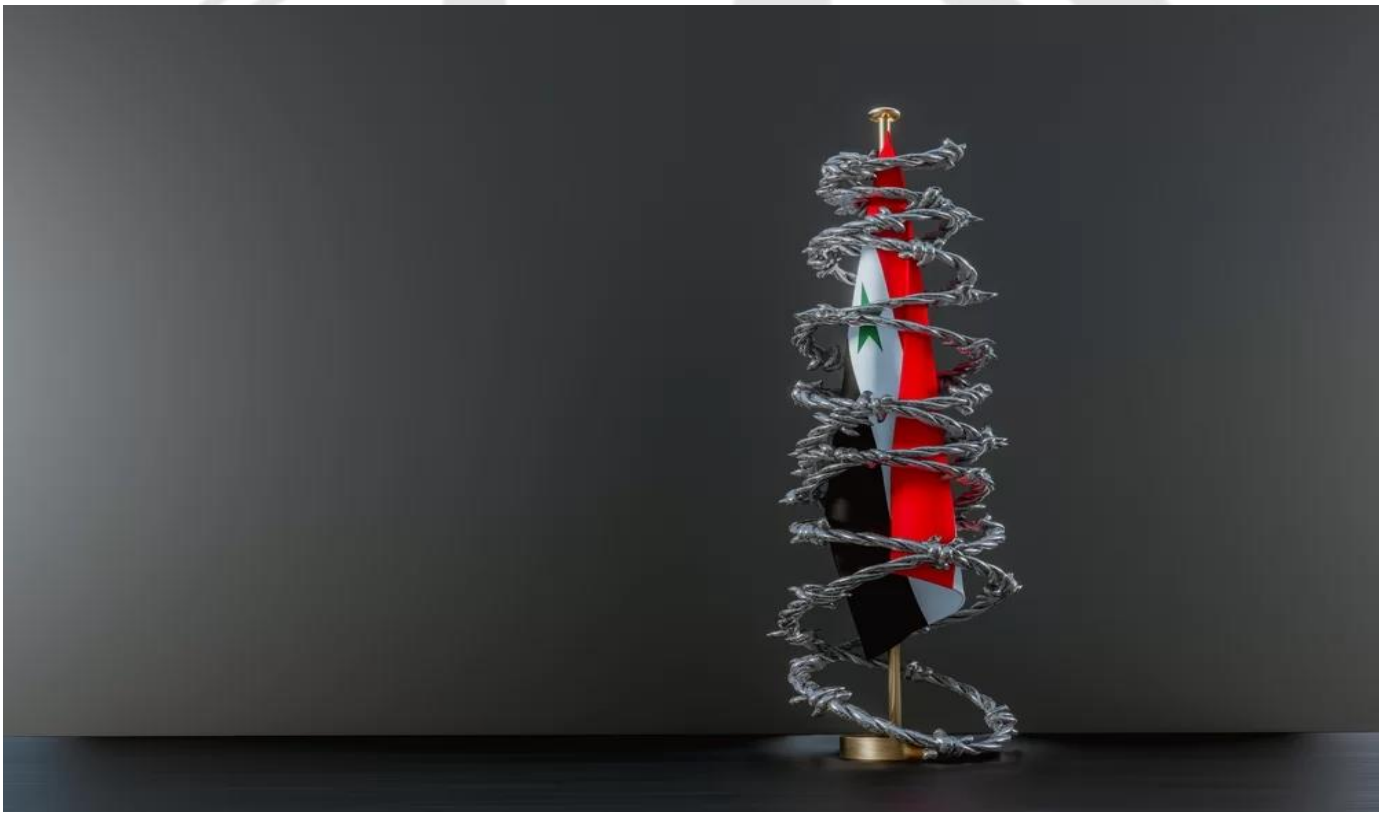

وأوضح أن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، كان أحد أهم الجهات الفاعلة في منع حدوث مجاعة في سوريا وحدوث كارثة أكبر.

ونقل عن البرنامج أن عدد الأشخاص الذين يعانون من مشاكل في الوصول إلى المواد الغذائية في سوريا يبلغ 12.9 مليون نسمة، وعدد السكان المعرضين لخطر المجاعة 2.6 مليون نسمة، قائلا إن البرنامج، الذي قدم مواد غذائية لـ5.6 ملايين شخص في 14 محافظة سورية، سيوقف توزيع هذه المواد في عام 2024 بسبب نقص التمويل.

سيضطرون للنزوح إلى تركيا

كما نقل عن بيانات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن المتوقع أن يواجه الذين يعيشون في المخيمات مشكلة كبيرة في الغذاء اعتبارا من يناير/كانون الثاني الجاري، وسيضطر مئات الآلاف من الأشخاص إلى الانتقال إلى أماكن أخرى، خاصة إلى تركيا، للبقاء على قيد الحياة. وإذا وضعنا النزوح الداخلي جانبا، فإن أحد أكثر الطرق المحتملة لحركة السكان هو تركيا بشكل حتمي.

ومضى الكاتب في توقعاته ليقول إن إدلب قد تتأثر في عام 2024 ليس فقط بالضغط الذي تمارسه دمشق وإنما أيضا بالوضع الجديد الذي تواجهه "هيئة تحرير الشام" أثناء توطيد سلطتها، وإن الخطوات التي اتخذها زعيم الهيئة أبو محمد الجولاني لتعزيز سلطته جعلته أقوى بكثير من قبل، لكنه لم يكتف بذلك ودخل في عمليات عسكرية متتالية للاستيلاء على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة مثل عفرين وجرابلس وأعزاز وكوباني.

وأضاف أركمان أن هيئة تحرير الشام وقعت في نفس الخطأ الذي ارتكبه تنظيم الدولة وحزب العمال الكردستاني وجبهة النصرة في الماضي وهو التوسع المفرط.

وتابع أن المشكلات التي تواجهها هيئة تحرير الشام هي: القصف المدفعي من قبل دمشق على إدلب، وقطع إمدادات الغذاء إلى سوريا، والصراعات الداخلية في الهيئة، قائلا إن هذا الوضع يخلق فرصة للنظام السوري لقلب الموازين في إدلب بتكلفة أقل بكثير من شن عملية عسكرية بآلاف الجنود.

العلاقات التركية السورية

وعن العلاقات السورية- التركية، قال أركمان إنها قد تكون على جدول الأعمال مرة أخرى، وسيكون التعامل مع حزب العمال الكردستاني وفرعه السوري "الاتحاد الديمقراطي" هو موضوع هذه العلاقات، مضيفا أن التهديدات التي ستشعر بها دمشق من الاتحاد الديمقراطي ستزداد في 2024.

وأشار أركمان إلى أن النظام السوري سيدرك أنه لن يتلقى دعما من إيران بسبب مواجهتها لأميركا وإسرائيل في لبنان والعراق، وسيضطر إلى الاعتماد على الفاعل الوحيد القادر على التعاون معه في مواجهة التحديات المشتركة ألا وهو تركيا.

(ترجمة الجزيرة)

المصدر: فكرتورو

تصاعد التهديدات على الحدود الأردنية وسط اضطرابات إقليمية

معهد واشنطن

عبدالله الحايك, أحمد شعراوي

(اللغة الإنجليزية و العربية) 09 كانون الثاني 2024

نص المقال: تتخذ المملكة موقفاً حازماً ضد تهريب المخدرات وتهريب الأسلحة وتسلل الطائرات المسيّرة وغيرها من التهديدات، لكنها لا تزال بحاجة إلى قدرات دفاعية معززة ومساعدات حاسمة أخرى من واشنطن.

في 8 كانون الثاني/يناير، نفّذ سلاح الجو الملكي الأردني" ضربات ضد تجار مخدرات مشتبه فيهم ومستودعات مشبوهة في سوريا، في عملية هي الرابعة من نوعها في الأشهر الأخيرة. وحصلت هذه الضربات وسط تقارير عسكرية تفيد بازدياد محاولات التهريب - التي تشمل المخدرات في المقام الأول، ولكن الأسلحة أيضاً - عبر الحدود الشمالية للمملكة. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس 2023 فقط، تم تسجيل إجمالي 194 محاولة تهريب وتسلل، شملت 88 منها استخدام طائرات مسيّرة.

وأدت بعض الحوادث عبر الحدود إلى وقوع اشتباكات مع عناصر الأمن الأردني، ومن ضمنها ثلاث حوادث وقعت مؤخراً: اشتباك في 12 كانون الأول/ديسمبر أسفر عن مقتل جندي واحد، ومعركة في 18 كانون الأول/ديسمبر دامت أكثر من عشر ساعات وضُبط فيها للمرة الأولى سلاح مضاد للدبابات على الحدود، واشتباك في 6 كانون الثاني/يناير قُتل فيه خمسة مهربين واعتُقل خمسة عشر شخصاً. ويعزو المسؤولون العسكريون الأردنيون جميع هذه المحاولات إلى الجماعات الموالية لإيران في سوريا.

علاوةً على ذلك، يستخدم المهربون أسلحة متطورة على نحو متزايد - بما في ذلك القنابل الصاروخية والألغام والطائرات المسيّرة - ونتيجة لذلك خلص مسؤولون أردنيون إلى أن هذه المساعي الإجرامية تهدد الأمن الوطني على نطاق واسع. ومن شأن المساعدة الإضافية من الولايات المتحدة أن تشجع المملكة على تكثيف جهودها للتصدي لهذا التهديد في زمن الأزمة الأوسع نطاقاً التي تشهدها المنطقة.

- تحدي طويل الأمد يصل إلى ذروته

منذ عام 2020، يواجه الأردن تصاعداً حاداً في تهريب المخدرات - وخاصة الكبتاجون - عبر حدوده. فهذا الإتجار غير المشروع يجري بمعظمه بتدبير من عناصر في النظامَين السوري والإيراني، ويثقل كاهل الأردن على صعيد موارد الأمن وإنفاذ القانون، ويزيد المخاوف المحلية بشأن التأثير الاقتصادي والاجتماعي للمخدرات. وتدرك عمّان أيضاً كيف يمكن أن يؤثر هذا التهريب على مكانتها الإقليمية - ففي النهاية، خفضت دول "مجلس التعاون الخليجي" مؤخراً علاقاتها مع لبنان بعد عدم نجاح بيروت مراراً وتكراراً في وقف تدفق المخدرات عبر حدودها.

ويشكل استخدام الطائرات بدون طيار للتهريب مصدر قلق كبير أيضاً. وتم تصميم بعض هذه الطائرات المسيّرة خصيصاً لتسليم المخدرات في عمليات غير مشروعة. وقد اعترض الأردن 11 شحنة جوية من هذا القبيل بين حزيران/يونيو وأيلول/سبتمبر 2023. وفي حالات أخرى، تم اكتشاف طائرات مسيّرة تحمل أسلحة مثل بنادق من نوع "إم 4" وقنابل يدوية ومتفجرات "تي إن تي". وتتطلب المعالجة الفعالة لهذا التحدي الأمني الحدودي الجديد تحديث قدرات الأردن في المراقبة والاستجابة السريعة.

وفي هذا الإطار، حققت المملكة في تشرين الأول/أكتوبر 2022 إنجازاً مهماً من خلال إطلاقها أول موقع اختبار في المنطقة للمنظومات الجوية غير المأهولة، والتكنولوجيا المضادة للمنظومات الجوية غير المأهولة، والحرب الإلكترونية. وتتضمن هذه المبادرة الرائدة سلسلة اختبارات تشمل التسليم بالطائرات المسيّرة والطلعات الجوية الاستطلاعية، وتشكل بذلك تقدماً جوهرياً في قدرة الأردن على التصدي للتهديدات غير المتكافئة، وتحديداً تسلل الطائرات المسيّرة من مناطق الصراع مثل سوريا والعراق. ومع ذلك، لم يحقق الأردن كامل إمكاناته، ويُعزى ذلك في المقام الأول إلى عدم كفاية التمويل ودعم التطوير.

ومثل هذا الدعم لن يمكّن الأردن من الاستفادة الكاملة من هذا "المختبر الحي" للابتكار في مجال الدفاع فحسب، بل سيعزز أيضاً دوره كحصن ضد انتشار حرب غير متكافئة تشنها شبكة وكلاء إيران. إلا أن عدم تأمين المزيد من الدعم منذ افتتاح الموقع أثار مخاوف بشأن الاستعداد والقدرة على الاستجابة. ومن خلال تعزيز قدرات عمان في مجال المنظومات الجوية غير المأهولة ومكافحتها، تستطيع الولايات المتحدة تحسين آليات الدفاع الإقليمية بشكل كبير والتأكيد مجدداً على التزامها بأمن المملكة.

- تأثير غزة

تزيد الحرب بين "حماس" وإسرائيل من تعقيد هذه القضية من خلال إرغام الأردن على تركيز المزيد من الموارد على حدوده الغربية. وحتى قبل الحرب، كان تهريب الأسلحة المتزايد إلى الضفة الغربية يثير توترات دبلوماسية كبيرة، حيث أن معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية لعام 1994

تُلزم البلدين بمنع التهريب عبر الحدود في إطار التزاماتهما الأمنية واسعة النطاق. وبعد اندلاع حرب غزة، فاقمت "جبهة العمل الإسلامي" الأردنية التابعة لجماعة "الإخوان المسلمين" هذه التوترات، إذ دعت إلى تنظيم احتجاجات ضد إسرائيل على الحدود، مردّدة دعوات مماثلة أطلقها قادة "حماس" وحثوا فيها الأردنيين على النزول إلى الشوارع وتكثيف الضغوط على القيادة السياسية.

علاوةً على ذلك، أفادت التقارير أن الميليشيات الموالية لإيران في العراق وسوريا شنت مؤخراً ثلاث هجمات بطائرات بدون طيار عبر المجال الجوي الأردني باتجاه إسرائيل، وذلك في 9 تشرين الثاني/نوفمبر و22 كانون الأول/ديسمبر و31 كانون الأول/ديسمبر. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخروقات لا تعرض سيادة المملكة للخطر فحسب، بل تضع أيضاً عمّان في موقف صعب مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

وفي الوقت نفسه، زاد "الحرس الثوري الإسلامي الإيراني" الضغوط بتعطيله إمدادات النفط العراقي إلى الأردن عن طريق وكلائه في "الحشد الشعبي" الممَّول من الدولة في بغداد. وعلى الرغم من أن التعطيل الرئيسي استمر لمدة يومين فقط في بداية الحرب ولم يؤثر على توافر الوقود في المملكة، إلا أنّه سلط الضوء على الطرق المتعددة التي يمكن بها لطهران استغلال أزمة غزة - من توسيع سوق المخدرات الخليجية عبر الأردن (وهو ما يمكن أن يؤثر على فئة الشباب في المملكة وعلى التماسك الاجتماعي الأوسع نطاقاً) إلى وضع البلاد كنقطة عبور للأسلحة أو حتى نقطة انطلاق لهجمات ضد إسرائيل. وإذا حققت إسرائيل هدفها المتمثل بتفكيك "حماس" في غزة، فقد تقرر طهران ووكلاؤها تركيز المزيد من طاقاتهم على محاولة زعزعة استقرار الضفة الغربية باستخدام الأردن كقناة للأسلحة وغيرها من طرق الدعم.

- تاريخ من التعاون الأقوى خلال الصراعات

تعود المحاولات الحالية لزعزعة استقرار الأردن إلى الأيام التي كانت فيها الجهات الفاعلة المخربة، مثل مصر في عهد جمال عبد الناصر وسوريا في عهد حافظ الأسد، تعتبر المملكة الحلقة الأضعف بين الدول العربية المعتدلة. وخلال مثل هذه الأحداث، استطاع الأردن، بفضل مرونته الداخلية وتحالفه مع واشنطن وتعاونه القوي مع إسرائيل، من دحض هذه التصورات، وستكون هذه العناصر الثلاثة كافة ضرورية للتغلب على تحديات اليوم أيضاً .

ويتميز التعاون العسكري بين الأردن والولايات المتحدة وإسرائيل بتاريخ غير اعتيادي يحفل بالإنجازات. ففي عام 2015، نقلت إسرائيل ست عشرة طائرة من طائراتها المروحية المسلحة الأقدم عهداً من طراز "إيه إتش-1 كوبرا" إلى عمان، مما عزز قدرة المملكة على محاربة تنظيم "الدولة الإسلامية" والتأكيد على عمق العلاقة الدفاعية التعاونية بين البلدين.

وبعد ذلك بعامين، زاد البلدان من تنسيقهما العسكري رداً على استعادة نشاط نظام الأسد وتنامي نفوذ طهران في سوريا والعراق. وتُعزى هذه الزيادة جزئياً إلى رغبة مشتركة لمواجهة نشاط إيران العسكري ونشاط وكلائها بالقرب من حدودهما من خلال المساعدة الاستخباراتية والأمنية المتبادلة.

وفي الآونة الأخيرة، في كانون الثاني/يناير 2023، وقعت الولايات المتحدة على صفقة بالغة الأهمية بقيمة 4.2 مليارات دولار لتزويد الأردن بطائرات مقاتلة متطورة من طراز "بلوك 70 إف-16"، بما يعزز خطة تمت الموافقة عليها أساساً في عام 2022. ومع ذلك، ففي حين أن العقد الحالي لـ "لوكهيد مارتن" الذي ينص على اثني عشرة طائرة سيعزز إلى حدّ كبير من قدرات المملكة في القتال الجوي، إلّا أن الوضع يتطلّب المزيد من المساعدة نظراً للتهديدات المتطورة في المنطقة .

أما بالنسبة إلى التهريب ومشاكل الحدود الأخرى، فقد عزز سابقاً البنتاغون و"وكالة وزارة الدفاع الأمريكية المعنية بخفض التهديدات"، قدرات عمان عبر مبادرات مثل "برنامج أمن الحدود الأردنية" و"برنامج الارتباط العملياتي الأردني". وعلى مدى الفترة 2009-2017، وفر هذان البرمجان للجيش التقنية والمعدات والتدريب لتحسين ردع عمليات نقل الأسلحة غير المشروعة ورصدها واعتراضها.

واليوم، يستلزم تعزيز دفاعات الأردن ضد كل من المهربين والجهات الفاعلة الأجنبية المعادية تحديثاً استراتيجياً لقدراته العسكرية، ويشمل ذلك تزويد طائراتها الهجومية بتقنيات عصرية متقدمة لتحسين القدرة على المناورة والدقة في التضاريس الحدودية المتنوعة التي تتشاركها مع سوريا والعراق.

كما طلبت عمان من واشنطن نشر منظومات الدفاع الجوي "باتريوت" داخل المملكة - وهو طلب صدر بعد أن أطلقت قوات الحوثيين في اليمن صاروخ "كروز" عبر المجال الجوي الأردني في تشرين الأول/أكتوبر. وقيل أن الصاروخ كان في طريقه إلى إسرائيل عندما تحطم بالقرب من بلدة المدوّرة في جنوب الأردن، وذلك على الأرجح بسبب عطل فني أو نفاذ الوقود. ويُذكّر طلب عمان بطلبها في عام 2013، عندما تم نشر بطاريات "باتريوت" في الأردن بعد أن تحوّلت الانتفاضة السورية إلى حرب أهلية شاملة.

وتسير عمان على درب محفوف بالمخاطر في ظل الاضطرابات الجيوسياسية الحالية، مما يجعل دعم الولايات المتحدة وغيرها من الحلفاء أكثر أهمية من أي وقت مضى. وإذا حصلت المملكة على المزيد من المساعدة العسكرية والتعزيز الاستراتيجي لقدراتها الدفاعية - بما في ذلك نشر صواريخ "باتريوت" وأنظمة أخرى - ستكون من جديد في وضع أفضل لإثبات أنها ليست الحلقة الأضعف بين حلفاء أمريكا في الشرق الأوسط.

المصدر: معهد واشنطن

إيران تستدرج سوريا إلى حرب أخرى

نورث برس

كومفورت إيرو

(اللغة الانجليزية) 28 كانون الاول 2023

نص المقال: انخرط الحرس الثوري الإسلامي الإيراني وحزب الله بشكل مباشر في الحرب في سوريا دعماً لنظام الأسد منذ عام 2012. وقام الإيرانيون باستثمار الحرب في سوريا عسكرياً واقتصادياً لأن وجهة نظر طهران تكمن في إدراكها أن تحالفها مع سوريا أمر لا مفر منه ومن بين الأقدم والأكثر استدامة في المنطقة. والحفاظ على التوجه الجيوستراتيجي لسوريا كجزء من محور المقاومة هو هدف مشترك عالمياً بين القادة الإيرانيين. وهي بمثابة محور استراتيجيتها المتمثلة في "الدفاع المتقدم" ضد الولايات المتحدة وإسرائيل. وأصبح هذا النهج الإيراني أمراً علنياً الآن حيث تحولت سوريا وبسرعة إلى ساحة معركة ساخنة بين إيران وإسرائيل.

وأدت غارة جوية إسرائيلية مؤخراً على مشارف العاصمة السورية دمشق إلى مقتل مستشار كبير في الحرس الثوري الإيراني، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام الرسمية الإيرانية. ويعتبر سيد راضي موسوي أحد كبار قادة الحرس الثوري الإيراني في سوريا ولبنان، وهو يعمل في هذا المجال منذ الثمانينيات. وقال الحرس الثوري الإيراني في بيان تلاه التلفزيون الرسمي الإيراني إن "النظام الصهيوني الغاصب والوحشي سيدفع ثمن هذه الجريمة". ومن المتوقع أن ينتقم الإيرانيون لهذه الخسارة الكبيرة، كما أن التصعيد متوقع بشدة .

لم يكن مقتل عميل إيراني كبير حدثاً مفاجئاً. وقام الإسرائيليون بالتقاط ومهاجمة أهداف إيرانية في سوريا رداً على الهجمات التي تشنها الميليشيات الإيرانية المتمركزة في سوريا على الأراضي الإسرائيلية منذ فترة. وفي السابق، شنت إسرائيل العديد من ضرباتها داخل الأراضي السورية رداً على الهجمات الصاروخية وقذائف الهاون التي يتم إطلاقها من سوريا. كما شنت إسرائيل غارات جوية على المطارين الرئيسيين في سوريا، دمشق وحلب، مما أدى إلى خروجهما عن الخدمة لفترة من الزمن. ومنذ بداية الصراع بين إسرائيل وحماس في غزة المجاورة، ظلت سوريا تعاني من التأثير غير المباشر، لكن إيران تستخدم سوريا الآن كجبهة ثانية ضد إسرائيل لرفع معنويات وكلائها في غزة. ومنذ بداية الصراع السوري، كان أحد أهم أهداف طهران هو تهيئة الظروف لمناورة تطويق الدولة الإسرائيلية. ولتحقيق ذلك، قام الإيرانيون بنشر أفراد ومعدات عسكرية على طول الحدود السورية الإسرائيلية وخاصة على مشارف مرتفعات الجولان.

وقد تم نشر قوات حزب الله، وكيل إيران الأكثر ثقة وقيمة، والميليشيات المتحالفة معه على طول الحدود اللبنانية السورية، حيث توجد جيوب كبيرة من الطوائف والمراقد الشيعية وبالقرب من معقل حزب الله في جنوب لبنان. كما نشر حزب الله مقاتلين في عمق سوريا، بما في ذلك حول مدينتي دمشق وحمص. وكانت هناك تقارير عن وجود مقاتلين لحزب الله في أماكن بعيدة مثل محافظة دير الزور في وادي نهر الفرات الأوسط. وفي الآونة الأخيرة، انتشرت قوات حزب الله في مواقع عسكرية سورية بالقرب من الحدود الإسرائيلية السورية. وكان الهدف من هذا الانتشار والتمركز إشراك إسرائيل على جبهات متعددة. وحاول الإيرانيون في وقت سابق أيضاً استهداف إسرائيل من الأراضي السورية. وكان أبرز نشاط في هذا الصدد هو محاولة قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني، الجنرال قاسم سليماني، الرد على الحملة الدفاعية الإسرائيلية النشطة من خلال إطلاق وابل من الصواريخ على إسرائيل من منصة إطلاق مثبتة على شاحنة في سوريا. ودمرت القوات الجوية الإسرائيلية أكثر من 50 هدفاً إيرانياً في سوريا رداً على ذلك. وأدت العمليات الجوية الإسرائيلية إلى إضعاف معنويات إيران لفترة قصيرة فقط، حيث بدأ الإيرانيون في استكشاف طرق أخرى لمهاجمة إسرائيل من الأراضي السورية، وضمنت إيران إخفاء أنشطتها المستقبلية في سوريا من خلال الاندماج بعمق مع جيش الرئيس السوري الأسد ومع صناعة الأسلحة السورية .

لقد أثر الوجود الموسع للإيرانيين، وخاصة في جنوب سوريا، على مفهوم إسرائيل للتهديد. ونتيجة لذلك، تزايدت الهجمات الإسرائيلية ضد المواقع التابعة لإيران. وتلعب إسرائيل دوراً دفاعياً عدوانياً، عازمة على إبعاد التهديد الإيراني عن جوارها المباشر في سوريا. ويمكن أن يكون هذا بداية دورة تصعيدية جديدة بين إيران وإسرائيل في سوريا مع تداعيات خطيرة على المنطقة بأكملها. ويجب على النظام السوري أن يفهم أنه إذا لم يتم احتواء هذه الحرب المستمرة بين تل أبيب وطهران في سوريا عندها لن تتردد إسرائيل في شن هجمات على مواقعها العسكرية التي تسلل إليها الإيرانيون .

تصرفات إيران تعرض انتصار نظام الأسد للخطر، خاصة مع اقتراب الصراع الداخلي السوري من نهايته. ويتعين على الحكومة السورية أن تحول تركيزها نحو المهمة الضخمة المتمثلة في إعادة الإعمار، وألا تنجر إلى أي حرب مع إسرائيل. لكن إيران تبدو واثقة ومستعدة لخوض مثل هذه المخاطر، وتعتقد أنها لا تحتاج إلى أي موافقة من دمشق لمواصلة أنشطتها التدميرية. ويريد الإيرانيون سوريا غير مستقرة ومليئة بالصراعات، بحيث يمكنهم السيطرة عليها واستخدامها بسهولة. والآن يعود الأمر للحكومة السورية لتقرر ما إذا كانت تريد الجلوس على الهامش كمتفرج والسماح لإيران بجر بلادها إلى صراع آخر أو التدخل وتولي المسؤولية.

المصدر:نورث برس

الحرب الإقليمية التي كان يخشاها الجميع بدأت بالفعل في الشرق الأوسط

نيويورك تايمز

(اللغة الإنجليزية) 16 كانون الثاني 2024

نص المادة: إن الصراع الإقليمي الذي كان الرئيس الأمريكي جو بايدن يحاول تحاشيه منذ بدء العدوان الإسرائيلي على غزة قد بدأ بالفعل، بعد الضربات الأمريكية والبريطانية الواسعة على الحوثيين في اليمن.

فإن السؤال الأكبر الآن هو مدى حدة ذلك الصراع وما إذا كان من الممكن احتواؤه. وهذه هي بالضبط النتيجة التي لم يكن أحد يريدها، بما في ذلك إيران

- تحول في الاستراتيجية

ويشير التحليل إلى أن قرار بايدن بإطلاق العنان للغارات الجوية، بعد مقاومة الدعوات للعمل ضد المسلحين الحوثيين المتمركزين في اليمن والذين بدأت هجماتهم المتكررة على الشحن في البحر الأحمر تؤثر سلبًا على التجارة العالمية، يعد تحولًا واضحًا في الاستراتيجية التي اختارتها واشنطن منذ بداية حرب غزة، وهي الاستراتيجية التي كانت تقوم على مبدأ التحركات المحسوبة والحساسة للغاية من قبلها ومن قبل إيران أيضا.

والآن، يبدو أن انجرار القوات الأمريكية والإيرانية إلى الصراع في المنطقة بات مرجحا بشدة.

وتنقل "نيويورك تايمز" عن هيو لوفات، خبير شؤون الشرق الأوسط في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية قوله: "إن هذه حرب إقليمية بالفعل، ولم تعد مقتصرة على غزة، ولكنها امتدت بالفعل إلى لبنان والعراق وسوريا واليمن."

وعلى مدار 12 أسبوعًا، جاءت الهجمات على المصالح الإسرائيلية والأمريكية والغربية من لبنان والعراق وسوريا، مما أدى إلى ردود فعل متواضعة وموجهة بعناية من القوات الأمريكية والإسرائيلية.

- ضربات واسعة النطاق

لكن ما كان ملحوظًا في الضربة الانتقامية في اليمن هو اتساع نطاقها، وباستخدام الطائرات المقاتلة والصواريخ التي تطلق من البحر، قامت القوات الأمريكية والبريطانية، مدعومة بعدد صغير من الحلفاء الآخرين، بضرب عدد كبير من مواقع الصواريخ والطائرات بدون طيار الحوثية.

ويمضي التحليل بالقول إن بايدن كان يسير على خط رفيع بين الردع والتصعيد، وكانت طهران وحلفاؤها، بما في ذلك "حزب الله" في لبنان، حذرين في دعمهم لـ"حماس"، وأبقوا أفعالهم ضمن الحدود، لمنع رد عسكري أمريكي أكبر يمكن أن يهدد ممارسة طهران للسلطة في لبنان والعراق وسوريا.

لكن مدى سيطرة إيران على وكلائها هو موضع تساؤل، وربما يخطئ قادتها أيضًا في قراءة الخطوط الحمراء الأمريكية والإسرائيلية.

-التورط بسبب إسرائيل

وتحذر "نيويورك تايمز" بشكل خاص من أن التدخل العسكري الأمر.

يكي الأعمق يزيد أيضاً من التصور السائد في العالم الأوسع بأن الولايات المتحدة تتصرف بشكل أكثر مباشرة بالنيابة عن إسرائيل، الأمر الذي يهدد بإلحاق المزيد من الضرر بالمكانة الأمريكية والغربية مع ارتفاع عدد القتلى في غزة، في الوقت الذي تدافع فيه إسرائيل الآن عن سلوكها ضد تهمة الإبادة الجماعية في محكمة دولية.

ويرى فرانسوا هيسبورج، المحلل العسكري الفرنسي أن هناك سبب مهم يدفع إيران لاحتواء التصعيد، "حيث يريدون أن تعمل أجهزة الطرد المركزي الخاصة بهم في طهران بسلام."

وأضاف أن الإيرانيين لا يملكون سلاحا نوويا، لكن يمكنهم تخصيب ما يكفي من اليورانيوم إلى درجة صنع الأسلحة في غضون أسابيع قليلة، من نسبة التخصيب الحالية 60% إلى 90."% . ويردف: "لقد أنجزوا 95% من العمل بالفعل".

(ترجمة الخليج الجديد)

المصدر: نيويورك تايمز

حرب غزة... و"الدويلات" السورية

المجلة

ابراهيم حميدي

(اللغة الانجليزية) 15 كانون الثاني 2024

نص المقال: ما موقف سوريا من حرب غزة؟ ما دور دمشق في التداعيات الإقليمية؟ أين تقف في المواجهة الأميركية - الإيرانية؟

يُفترض أن تكون الأجوبة سهلة أو مباشرة- على الأقل- مثل الأسئلة. يُتوقع أن الافادة بالأجوبة من مواقف الدول أو الأطراف الأخرى في الإقليم، من حرب غزة وتداعياتها التصاعدية.

في سوريا الأمر مختلف. لسبب واحد وأساسي، هو أنه لا يمكن الحديث عن "سوريا واحدة". هناك ثلاث "دويلات" كحد أدنى، بل يمكن الحديث عن أربع أو خمس "سوريات". وكل واحدة منها لها موقف مختلف عن الأخريات، بعضها متناقض وبعضها الآخر مربك.

-إدلب الخارجة عن سيطرة دمشق، تسيطر عليها "هيئة تحرير الشام" في شمال غربي سوريا. كان موقفها داعما ومحتفلا بـ"مفاجأة أكتوبر" التي فجرتها "حماس" في غلاف غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول. لكن إدلب ذاتها، تعرضت لقصف مدفعي سوري وجولات استطلاع روسية خلال حرب المئة يوم وأكثر في غزة.

-الجيوب التي تسيطر عليها فصائل "الجيش الوطني" المعارضة شمال سوريا، لم يكن موقفها ملاصقا لجارتها في ادلب، أو موقف "حماس" العقائدي. لكن سياسيا كان أشبه بالمعارض للهجمات الإسرائيلية، أي أقرب لموقف تركيا الداعم لهذه الفصائل السورية المعارضة.

بذلك يكون موقف هذين الطرفين السوريين المعارضيين لدمشق وحلفائها، من غزة، أقرب إلى موقف طهران ووكلائها، مع انها خصم لدود لهما في ساحات المعارك السورية خلال العقد الأخير.

- مناطق شرق نهر الفرات وريف منبج غرب النهر، الخاضعة لـ"قوات سوريا الديمقراطية" المدعومة من التحالف الدولي بقيادة أميركا، كان موقفها الضمني ضد "حماس" وإيران. ويختلف موقفها عن "مغاوير الثورة" في قاعدة التنف الأميركية، التي تضم فصائل عربية.

** حاولت فصائل مدعومة من إيران تهريب أسلحة وذخيرة من جنوب سوريا إلى الأردن، في تطور خطر، تجاوز تهريب المخدرات إلى الأردن والخليج*

واقع الحال أن مناطق سيطرة القوات الأميركية، في الجيوب الثلاثة (شرق الفرات، منبج، التنف) تحولت إلى ساحة للمواجهة الأميركية-الإيرانية، وتعرضت قوات واشنطن لأكثر من 90 هجوما من فصائل مدعومة من طهران. الجديد هنا أن قسما كبيرا من القصف كان يأتي من فصائل عراقية مدعومة من طهران. من الساحات العراقية وليس السورية.

مناطق الحكومة التي تشكل ثلثي مساحة سوريا والمدعومة من روسيا وإيران، كان موقفها من حرب غزة أكثر إثارة وتعقيدا.

من جهة، تحولت هذه المناطق إلى ساحة لسلسلة من الضربات الاستباقية الإسرائيلية، خصوصا ضد مطاري دمشق وحلب، لمنع إيران من نقل أسلحة وصواريخ إلى "حزب الله". يضاف إلى ذلك، إقدام إسرائيل على اغتيال رضي موسوي، ممثل الحرس الثوري الإيراني في سوريا لعقود طويلة.كما تعرضت مراكز جوية سورية لقصف من قوات تل أبيب. غارات هجومية وضربات استباقية لردع دمشق عن الدخول الكامل على خط "حرب الساحات" في الإقليم، بقيادة رئيسة "محور الممانعة" إيران.

من جهة ثانية، حاولت فصائل مدعومة من إيران تهريب أسلحة وذخيرة من جنوب سوريا إلى الأردن، في تطور خطر، تجاوز تهريب المخدرات إلى الأردن والخليج. الجديد، أن طائرات أردنية قصفت مواقع داخل الأراضي السورية، وترددت أحاديث عن تهديد من عمان بـ"توغل" داخل أراضي سوريا، وأن دمشق وافقت ضمنا على الغارات الأردنية ضد "مهربين تابعين لايران" في ريفي السويداء ودرعا.

** رهان دمشق، عاصمة البلاد المقسمة إلى "دويلات" والمنهكة اقتصاديا والمدمرة بنيويا والغائبة عن دورها الاقليمي، على مسار طويل من ترتيق الثوب السوري واستكمال مسار التطبيع العربي*

واضح أنها تحاول الإفادة من حرب غزة لتمييز موقفها ضمن "محور الممانعة". لم تصدر دمشق بيانا رسميا يدعم "حماس". لم يستقبل الرئيس بشار الأسد وفدا من الحركة بشكل علني. لم تشهد العاصمة السورية ومناطق الحكومة مظاهرات واسعة داعمة لفلسطين وغزة. ولم تقم فصائل أو قوات سورية بشن هجمات ضد إسرائيل عبر الجولان. كانت هناك بعض البيانات والتصريحات التي تطالب بوقف المسار السياسي العربي مع إسرائيل وبعض الرشقات النارية، من باب "حفظ ماء الوجه."

- ماذا تريد دمشق؟

أغلب الظن، أن نهج دمشق قائم على الإيحاء بالابقاء على مسافة مع طهران الحليفة دون الاندماج معها، ودعم غزة دون التماهي مع "حماس"، وتحييد مناطق الحكومة عن المواجهة الأميركية- الإيرانية وعدم تحويلها منطلقا لهجمات على إسرائيل.

رهان دمشق، عاصمة البلاد المقسمة إلى "دويلات" والمنهكة اقتصاديا والمدمرة بنيويا والغائبة عن دورها الاقليمي، على مسار طويل من ترتيق الثوب السوري واستكمال مسار التطبيع العربي بزيارة من الأسد إلى دول عربية كبيرة وزيارات من قادة عرب لدمشق ومشاريع اقتصادية وتمويل... واختراقات لعقوبات "قانون قيصر" الأميركية.

المصدر: المجلة

مشروع آلون الأبدي

كارنيغي

مايكل يونغ

(اللغة الانجليزية) 10 كانون الثاني 2024

نص المقال: قدّم القادة الإسرائيليون خططًا متنوعة للسلام مع الفلسطينيين، إلّا أن مبادئ الاحتلال التي جرى تحديدها في العام 1967 مستمرّة حتى اليوم.

أجرى مارك أوستن من قناة Sky News في شهر كانون الأول/ديسمبر الفائت مقابلة محمَّلة بالدلالات مع السفيرة الإسرائيلية لدى المملكة المتحدة تسيبي هوتوفلي. سألها أوستن عمّا إذا كان التصوّر الإسرائيلي بشأن تسويةٍ ما مع الفلسطينيين يتضمّن حلّ الدولتَين. وبعدما حاولت هوتوفلي المناورة للتملّص من الإجابة، قالت: "لقد فشل نموذج أوسلو يوم السابع من تشرين الأول/أكتوبر، ونحن بحاجة إلى بناء نموذج جديد". وحين ألحّ أوستن بسؤالها عمّا إذا يمكن لإسرائيل أن تقبل بدولة فلسطينية، أتى جوابها: "بالتأكيد لا."...

عند متابعة الخطوات الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية اليوم، نتيقّن من أمر واحد. وهو أن الأطراف اليمينية والاستيطانية في الحكومة، بدءًا من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ليست لديها أي نيّة في القبول بإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. لا بل حتى الأحزاب الأقرب إلى وسط الطيف السياسي ليست في طور الدفع بهذا الاتجاه. بتعبير آخر، يبدو أن الإسرائيليين بمعظمهم يعارضون حلّ الدولتَين، ويرفضون حلّ الدولة الواحدة، ولا يقدّمون عمومًا أي تسوية واقعية من شأنها أن تحظى ولو من بعيد باهتمام نظرائهم الفلسطينيين.

مع ذلك، نخطئ إذا أنحينا باللائمة في هذا الوضع على حزب الليكود برئاسة نتنياهو، ناهيك عن الجماعات الدينية شبه الفاشية والقومية المتطرفة المشاركة في حكومته. فالواقع هو أن اليسار الإسرائيلي أدّى دورًا أساسيًا في إرساء الإطار المفهومي للاحتلال بالشكل الذي نعرفه اليوم، والذي تم التعبير عنه بدايةً في "خطّة ألّون"، التي قُدّمت النسخة الأولى منها أمام الحكومة الإسرائيلية في 26 تموز/يوليو 1967. ربما هذا ما قصدته هوتوفلي في معرض حديثها عن "نموذج جديد" - إما هذا، أو البديل المتمثّل في تهيئة الظروف الرامية إلى تنفيذ التطهير العرقي بحق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

وضع ويليام و. هاريس، وهو عالم في الجغرافيا السياسية من نيوزيلندا، كتابًا ممتازًا عن المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في مرحلة ما بعد العام 1967، بعنوان Taking Root: Israeli Settlement in the West Bank, the Golan, andGaza–Sinai, 1967–1980 (ترسيخ الجذور: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية والجولان وغزة-سيناء خلال فترة 1967-1980). يوجِز هاريس في الكتاب أبرز ما ورد في خطة ألّون المسمّاة تيمّنًا بإيغال ألّون الذي شغل منصب وزير العمل الإسرائيلي في حكومة رئيس الوزراء ليفي إشكول. يصف هاريس الخطة بأنها "ذات دلالة كبيرة لأنها، وفيما لم تحظَ قط بقبول رسمي، أصبحت تدريجيًا الأساس المرتبط بالأرض والإيديولوجيا للمشروع الاستيطاني الرسمي الواسع النطاق في الأراضي المحتلة، وواصلت هذا الدور لنحو عقد من الزمن."

يمكن الاختلاف مع ما قاله هاريس عن أن خطة ألّون بقيت مؤثّرة فقط لعقدٍ من الزمن. فمن نواحٍ كثيرة، استمرّ أساسها المنطقي لفترة أطول من ذلك بكثير، وهو لا يزال قائمًا حتى اليوم. تمحورت الخطة حول مبدأ بسيط مفاده أن "على إسرائيل الحفاظ على حكم مباشر في أجزاء

من الأراضي المحتلة تمنحها ميزات استراتيجية واضحة، وعليها كذلك، من أجل تعزيز قدرتها على المساومة حيال هذه المناطق، بذل جهود تتعدّى إنشاء المواقع العسكرية، والبدء فورًا بتطبيق سياسة شاملة للاستعمار اليهودي."

وشرح هاريس عن "بند أساسي في خطة ألّون، وهو مفهوم التوصل إلى تسوية على الأراضي لتحقيق أقصى قدر ممكن من الأمن لإسرائيل مع جعل الزيادة في أعداد الأقلية العربية في إسرائيل تقتصر على الحدّ الأدنى". وقضت الخطة أن يتم ذلك من خلال إنشاء مناطق تتمتع بحكم ذاتي عربي في شمال الضفة الغربية وجنوبها، "ربما مع إقامة روابط كونفدرالية مع الأردن و/أو إسرائيل"، واحتفاظ إسرائيل بالسيطرة على أخدود وادي الأردن، ما يضفي عمقًا استراتيجيًا على دولة حدود العام 1948. بعبارة أخرى، منحت الخطة الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا، على أبعد تقدير، ربما ضمن إطار هاشمي أو إسرائيلي، ومن دون أي اعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية.

كان هذا التفكير أيضًا وراء خطة الحكم الذاتي التي بلورها مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، في كانون الأول/ديسمبر 1977، والتي ينتخب بموجبها سكان الأراضي المحتلة مجلسًا إداريًا لحكمهم في الكثير من المجالات، فيما تبقى المسائل المتعلقة بالأمن والنظام العام في عهدة السلطات الإسرائيلية. انحرفت الخطة عن هدف ألّون الرامي إلى تقليص عدد السكان العرب في إسرائيل، من خلال "منح سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة، بغض النظر عن جنسيتهم، وبما في ذلك السكان عديمي الجنسية، الخيار الحر في الحصول على الجنسية الإسرائيلية أو الأردنية". ونصّت الخطة أيضًا على السماح للسكان العرب في الضفة الغربية الذين يختارون الحصول على الجنسية الإسرائيلية، بشراء الأراضي والعيش داخل إسرائيل.

رفض الفلسطينيون خطة بيغن، ولا سيما أنها لم تعترف بحقوقهم الوطنية ووضعت المجلس الإداري تحت سلطة إسرائيل، التي كانت قادرة على حلّه متى شاءت. وأعطت الخطة كذلك الضوء الأخضر لمشروع يهدف إلى بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، مُشيرةً إلى أن "إسرائيل متمسّكة بحقها ومطالبتها بالسيادة على يهودا والسامرة وقطاع غزة. ومع العلم أن ثمة مطالبات أخرى، فهي تقترح، حرصًا على الاتفاق والسلام، ترك مسألة السيادة في هذه المناطق مفتوحة". مع ذلك، ونظرًا إلى أن إسرائيل سوف تستوطن هذه الأراضي على نحو غير مقيَّد، وسوف تتولّى الأمن فيها، فمطالبتها بالسيادة هي التي كان من المرجّح أن تسود في مطلق الأحوال. وفي الواقع، أثناء إعلان بيغن عن خطته، قدّم بوضوح الحصيلة التي يتوقعها، قائلًا: "لنا حق ومطالبة بالسيادة على هذه المناطق من أرض إسرائيل. إنها أرضنا وهي بالحق ملك الشعب اليهودي."

وفيما حادت خطة بيغن عن خطة ألّون من بعض النواحي، ظلّت مرتكزة جوهريًا على الأُسس نفسها: الحكم الذاتي للفلسطينيين تحت إشراف إسرائيل السياسي والأمني، من دون الاعتراف بحقوقهم الوطنية، ناهيك عن سيادتهم، وفي ظل الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، وهو أمرٌ غير قانوني بموجب القانون الدولي. وأُعيد التشديد على ذلك في اتفاقات كامب ديفيد التي تم توقيعها في أيلول/سبتمبر 1978، والتي قدّمت خطة لإرساء حكم ذاتي فلسطيني في الأراضي المحتلة لمرحلة انتقالية مدّتها ثلاث إلى خمس سنوات، تُجرى بعدها مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للأراضي المحتلة.

من الجدير بالذكر أن اتفاقات كامب ديفيد شكّلت سابقة أساسية لا تزال سائدة في التفكير الدبلوماسي بشأن المسألة الفلسطينية الإسرائيلية. وهي أن النتيجة النهائية لمحادثات السلام العربية الإسرائيلية يجب أن تنبثق عن مفاوضات بين الأطراف، لا أن تُحدَّد مسبقًا. لماذا يكتسي ذلك أهمية؟ أحد الأسباب هو أن إدارة نيكسون سلّمت في شباط/فبراير 1972 بأن إسرائيل ليست مضطرّة إلى الالتزام بانسحاب كامل من الأراضي التي احتلتها في العام 1967 في إطار أي اتفاق مؤقت مع العرب. ولذلك دخل الإسرائيليون في مفاوضات مع العرب خلال

تسعينيات القرن العشرين من دون الاضطرار إلى القبول بأي نتيجة لا يوافقون عليها، وكانت هذه المقاربة أيضًا في أساس التفسير الإسرائيلي لاتفاقات أوسلو.

لقد واصلت إسرائيل العملية الاستيطانية في مرحلة ما بعد أوسلو، ما أكّد على أن الإسرائيليين توقّعوا البقاء في أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، فيما طرأ تأخير متكرّر في الانتقال إلى محادثات الوضع النهائي التي نصّت عليها الاتفاقات. وحين انطلقت هذه المحادثات في نهاية المطاف في كامب ديفيد في شهر تموز/يوليو 2000، كان مصيرها الفشل. وقد ألقى الرئيس الأميركي بيل كلينتون باللائمة في ذلك على ياسر عرفات، ولكنّ مشاركين آخرين في القمة، منهم روبرت مالي الذي كان مستشارًا لكلينتون، خالفوه الرأي، وقد اعتبر مالي في مقال كتبه مع حسين آغا في مجلّة The New York Review of Books في العام 2001 وحظي بانتشار واسع، أن من غير الممكن أن يكون عرفات قد رفض عرضًا من نظيره الإسرائيلي إيهود باراك، إذ لم يكن قد طُرِح أي شيء واضح على طاولة البحث:

النتيجة النهائية التي أسفرت عنها مقاربة باراك والتي أُغفلت إلى حدٍّ كبير هي أن ما من عرض إسرائيلي قُدِّم على الإطلاق، بالمعنى الدقيق للعبارة. فقد كان الإسرائيليون مصمِّمين على الحفاظ على الموقف الإسرائيلي في حالة الفشل، وعازمين على عدم السماح للفلسطينيين بالاستفادة من المساومات الأُحادية الجانب، ولذلك كانوا يحجمون عن قطع الشوط المتبقي، لا بل الأشواط المتبقية لتقديم مقترح. والأفكار التي طُرِحت في كامب ديفيد لم تُدوَّن كتابيًّا على الإطلاق، بل نُقِلت شفويًّا. وقُدِّمت عمومًا بوصفها مفاهيم [أميركية] لا مفاهيم إسرائيلية؛ وبالفعل، على الرغم من أن باراك طلب أن تُتاح له فرصة التفاوض وجهًا لوجه مع عرفات، فقد رفض عقد أي اجتماع جوهري معه في كامب ديفيد خوفًا من أن يسعى الزعيم الفلسطيني إلى تدوين تنازلات إسرائيلية في السجل.

رُبّ قائلٍ بأن مشكلة باراك تكمن، في جزءٍ منها، في أنه كان يحاذر من إنهاء القبضة المُحكمة لخطة ألّون. في نهاية المطاف، قبِل رئيس الوزراء إيهود أولمرت ما بدا، للوهلة الأولى، أنه تعديلٌ مهم في خطة ألّون في أيلول/سبتمبر 2008. فقد عرض التخلّي عن حوالى 94 في المئة من الضفة الغربية إلى الفلسطينيين، حتى لو ضُمَّت ثلاث كتل استيطانية كبرى، وهي غوش عتصيون ومعاليه أدوميم وأريئيل (الواقعة تباعًا في النصف الجنوبي من الضفة الغربية، وفي منطقة واسعة شرق القدس، وشمال رام الله في النصف الشمالي من الضفة الغربية)، إلى إسرائيل. لقد اعتبر أولمرت ووزيرة الخارجية الأميركية آنذاك، كوندوليزا رايس، أن العرض سخيٌّ جدًّا، ولكن ما لم يأتيا على ذكره هو أن الفلسطينيين رأوا شوائب أساسية في الخطة.

بادئ ذي بدء، قدّمت الخطة في أفضل الأحوال شكلًا مقيّدًا من السيادة الفلسطينية. فقد مُنِعت الدولة الفلسطينية من أن يكون لها جيش أو سلاح جوّي، ومن السيطرة على حدودها مع الأردن، بحيث نصّت الخطة على تسيير دوريات للقوات الدولية، يمكن أن تكون تابعة لحلف شمال الأطلسي (الناتو). وبموجب الخطة، يحق لإسرائيل الدفاع عن نفسها عبر الحدود في فلسطين، وملاحقة أعدائها داخل الأراضي الفلسطينية، واستخدام المجال الجوي الفلسطيني. وبالمثل، لن يحصل الفلسطينيون على حق معترف به بالعودة إلى ديارهم، في ما خلا نحو 1000 لاجئ في السنة لمدّة خمس سنوات. وقد عرض أولمرت على الرئيس الفلسطيني محمود عباس خريطة غير قابلة للتفاوض كي يوقّع عليها، وليس مفاجئًا أن عباس، الذي لا بدّ من أنه استشفّ فخًّا يُنصَب له، رفض التوقيع.

ربما بدا أن أولمرت يبتعد عن خطة ألّون، ولكن منطقه لم يكن مختلفًا عنها إلى حدٍّ كبير. فالمستوطنات التي ضُمَّت إلى إسرائيل كانت عبارة عن كتل جغرافية واسعة خاضعة للسيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية تقدّم مزايا استراتيجية واضحة للجيش الإسرائيلي. وكانت الخطة تسعى أيضًا، وفقًا لما جاء على لسان هاريس، إلى "تسوية على الأراضي لتحقيق أقصى قدر من الأمن لإسرائيل مع جعل الزيادة في أعداد الأقلية العربية في إسرائيل تقتصر على الحدّ الأدنى". وحتى لو قامت القوات الخارجية بـ"تسيير دوريّات" في غور الأردن، فهذا لم يكن يعني شيئًا من

حيث هويّة الجهة التي تحتفظ بالسيادة هناك. فكانت إسرائيل ستستمرّ في اعتبار الغور خطّها الدفاعي الأوّل في الجهة الشرقية، وكانت حرّية التحرّك المتاحة لها لعبور الحدود نحو فلسطين والتحليق بطائراتها العسكرية في المجال الجوي الفلسطيني ستوفّر أساسًا قانونيًا لتدخّلاتها. إذًا لا تزال خطة ألّون في صميم جزء كبير من التفكير الإسرائيلي بشأن الضفة الغربية، حتى في يومنا هذا. ما يريده عددٌ كبير من الإسرائيليين على ما يبدو هو أن يقبل الفلسطينيون بدولة تفتقر إلى المقوّمات السيادية للدولة؛ وأن يوافقوا على وجود المستوطنات الإسرائيلية في وسطهم والذي يمكن أن يكون وجودًا أمنيًا أيضًا؛ وأن يمنحوا إسرائيل أدوات أساسية للسيطرة على فلسطين والفلسطينيين؛ وأن يسعوا إلى طمس قضيّة اللاجئين بصورة نهائية.

في ضوء ذلك، ليست الفوارق كبيرة بين أولمرت الذي اقترح دولة مُجهَضة، ومناحيم بيغن، أو نتنياهو الذي رفض أو يرفض مفهوم الدولة الفلسطينية بحدّ ذاته. والفوارق ليست كبيرة لأن معايير خطة ألّون تتّسم بالمرونة الكافية لاقتراح شكل من أشكال الاستقلال الذاتي أو الحدّ الأدنى من الدولة. في نهاية المطاف، تقدّم الخطة أيضا تسوية يمكن أن توحّد اليسار واليمين الإسرائيليَّين، فمثلما قبِل اليمين بمبادئها بعدما كان اليسار قد صاغها في البداية، يمكن أن يجتذب جوهر الخطة، في نهاية الأمر، المتطرّفين الإسرائيليين الذين لا تقدّم اقتراحاتهم حلولًا قابلة للتطبيق تستحق النظر فيها.

المصدر: كارنيغي

"الخط الأزرق" في حالة غليان

معهد واشنطن

أساف أوريون

(اللغة الانجليزية) 10 كانون الثاني 2024

نص المقال: في الوقت الذي تتأرجح فيه الحدود الإسرائيلية اللبنانية على حافة الهاوية، تحتاج واشنطن وشركاؤها إلى استنفاد جميع الخيارات الدبلوماسية بشكل عاجل لمنع الحرب - ولكن دون اللجوء إلى علاجات زائفة أو منح بيروت والجيش اللبناني تصريحاً لتواطؤهما المتفاقم.

شهدت عطلة نهاية الأسبوع الأولى من عام 2024 إحدى أعنف عمليات تبادل إطلاق النار بين "حزب الله" وإسرائيل منذ حرب عام 2006. ففي 6 كانون الثاني/يناير، أطلق الحزب صواريخ موجهة مضادة للدبابات، وطائرات بدون طيار هجومية، وما لا يقل عن 62 صاروخاً على وحدة المراقبة الجوية الشمالية لإسرائيل في جبل الجرمق، مما تسبب ببعض الأضرار. ووصف "حزب الله" إطلاق النار الكثيف بأنه "رد أولي"

على الاغتيال المستهدف للمسؤول الكبير في "حماس" صالح العاروري في بيروت قبل ذلك بأيام. ورداً على ذلك، شنت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي ضربات على مجمعات عسكرية تابعة لـ"حزب الله"، ووحدة صواريخ أرض جو، وأهداف أخرى في سبعة مواقع في جنوب لبنان. وفي 8 كانون الثاني/يناير، أدت غارة لجيش الدفاع الإسرائيلي إلى مقتل وسام الطويل، قائد كبير في قوة "الرضوان" الخاصة التابعة للحزب. وفي اليوم التالي، هاجمت الطائرات المسيرة التابعة لـ"حزب الله" مقر القيادة الشمالية لجيش الدفاع الإسرائيلي، بينما قتلت إسرائيل قائد الوحدة الجوية الجنوبية للحزب وثلاثة من فريقه. وإجمالاً، أعلن "حزب الله" عن سقوط عشرة "شهداء" جدد من صفوفه منذ السادس من كانون الثاني/يناير.

وفي خضم القتال، أعاد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو التأكيد على "تصميم إسرائيل على إعادة المجتمعات الشمالية إلى ديارها، دبلوماسياً إن أمكن، وإلا بوسائل أخرى". وبالمثل، قال وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت للمبعوث الأمريكي عاموس هوكشتاين: "نحن نفضل طريق التسوية الدبلوماسية المتفق عليها، لكننا نقترب من النقطة التي ستنقلب فيها الساعة الرملية". ويقوم حالياً مسؤولون أمريكيون وأوروبيون كبار برحلات مكوكية بين بيروت والقدس في محاولة لوقف التصعيد. فما الذي يتطلبه الأمر على وجه التحديد لمنع نشوب حرب في لبنان وربما خارجه؟

التصعيد في "الخط الأزرق" منذ تشرين الأول/أكتوبر

بعد يوم واحد من المجزرة التي ارتكبتها "حماس" في السابع من تشرين الأول/أكتوبر، بدأ "حزب الله" الهجوم عبر "الخط الأزرق"، وهو الحدود المؤقتة التي رسمتها الأمم المتحدة بين إسرائيل ولبنان. وكان الهدف المعلن للحزب هو إظهار تضامنه مع "حماس" ومحاصرة بعض قوات جيش الدفاع الإسرائيلي لكي لا تتمكن من المساعدة في القتال الدائر في غزة. وحتى 5 كانون الثاني/يناير، كان "حزب الله" قد أقر بتنفيذ 670 هجوماً ضد أهداف وقرى عسكرية إسرائيلية، بمعدل سبع هجمات يومياً (للحصول على تفاصيل حول كل هذه الهجمات، راجع خريطة التتبع التفاعلية الخاصة بمعهد واشنطن). وخسر الحزب 159 "شهيداً" في هذه العملية، من بينهم عدد من القتلى في سوريا. وتشمل حصيلة القتلى في لبنان أيضاً 16 إرهابياً من "حماس" و"الجهاد الإسلامي في فلسطين"، و35 مدنياً، وجندياً واحداً من الجيش اللبناني قُتل عن طريق الخطأ. وفقدت إسرائيل 9 جنود و4 مدنيين في هجمات "حزب الله"، لكن الحزب يتفاخر بشكل أساسي بإنجاز آخر، وهو إرغام حوالي 80000 إسرائيلي على إخلاء قطاع يبلغ طوله خمس كيلومترات على طول الحدود. وبعد أن شهد أولئك على تضرر المئات من منازلهم ومزارعهم، بات معظمهم غير مستعد للعودة إلى ديارهم إلى أن يتم إزالة التهديد. وكذلك، فر نحو 100000 لبناني من قراهم في الجنوب.

في أعقاب حرب عام 2006، اعتمد مجلس الأمن الدولي "القرار 1701"، الذي سعى إلى منع نشوب نزاع آخر من خلال إلزام جعل المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني بأكملها "خالية من أي أفراد مسلحين وأصول وأسلحة غير تلك التابعة للحكومة اللبنانية و[«قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان»، أو «اليونيفيل»]". وبدلاً من ذلك، أمضى "حزب الله" السنوات الفاصلة بالاستعداد للحرب المقبلة بطرق متعددة، وهي: من خلال زيادة حجم ترسانته ومداها وقدرتها على القتل ودقتها، وبناء قدرة هجومية برية ضخمة على "الخط الأزرق"، وإظهار هذه القدرة من خلال تمارين تحاكي اختراق العوائق الحدودية وأخذ الرهائن، واكتساب قدرات دفاع جوي أدت على ما يبدو إلى تقليص إسرائيل لعملياتها الجوية، وحفر أنفاق هجومية عابرة للحدود دمرتها إسرائيل في عام 2018 لمنع حدوث غزو مفاجئ واسع النطاق، وعدد مذهل من الانتهاكات الأخرى الموثقة.

وفي الواقع، كانت مجموعة القوات والتكتيكات المستخدمة من قبل "حزب الله" على "الخط الأزرق" النموذج المتبع لهجوم "حماس" في السابع من تشرين الأول/أكتوبر. ولذلك، اتخذت إسرائيل إجراءات سريعة لمنع وحدات "الرضوان" من محاولة تنفيذ هجومها الخاص، وتعزيز

الوحدات الشمالية وإخلاء المجتمعات الحدودية في مرحلة مبكرة من الحرب. بل أن جيش الدفاع الإسرائيلي كان على وشك شن هجوم وقائي ضد "حزب الله" في 11 تشرين الأول/أكتوبر، إلا أنه قرر التركيز على غزة بدلاً من ذلك.

وعلى الرغم من أن وقف هجمات "حزب الله" كان قضية ثنائية بين إسرائيل ولبنان عبر التاريخ، إلا أنه أصبح اليوم مشكلة متعددة الأطراف. فالحزب تعهد بمواصلة الهجوم طالما استمر القتال في غزة، وتستخدم الفصائل الفلسطينية الأراضي اللبنانية لتوجيه ضربات ضد إسرائيل بإذن من "حزب الله" - كما اتضح من تواجد العاروري في معقل الحزب في الضاحية بعد وفاته.

والأهم من ذلك، ربما لم تعد إسرائيل مستعدة للبقاء معرضة لهذا التهديد العسكري الخطير بعد أن فشلت ركائز دفاعها الوطني - الردع والإنذار المبكر - بشكل مدوٍ. على سبيل المثال، تضمن وابل القصف الافتتاحي الهائل لـ"حماس" في السابع من تشرين الأول/أكتوبر إطلاق 2000 صاروخ في غضون عشر دقائق فقط، مما أدى جزئياً إلى سحق الدفاعات الإسرائيلية في بعض المواقع. لكن ترسانة "حزب الله" أكبر بعشر مرات من ترسانة "حماس" وتتضمن صواريخ دقيقة، مما يمنح الحزب القدرة على تسديد الضربة الأولى التي يمكن أن تشل الدفاعات الجوية لإسرائيل وقدراتها القتالية الحيوية قبل تنفيذ هجوم بَري بالنيران. وبناءً على ذلك، قد تحتاج إسرائيل إلى إعادة الخيارات العسكرية الاستباقية إلى الطاولة.

حدود النهج العسكري الإسرائيلي الحالي

تستلزم إزالة التهديد المباشر بإطلاق النار إبعاد "حزب الله" عن الحدود - على الأقل خارج نطاق أسلحته الحالية المضادة للدبابات (حوالي خمسة إلى عشرة كيلومترات)، ولكن ربما أكثر بعداً. ومع ذلك، فإن السعي لتحقيق هذا الهدف من خلال الضربات الجوية المكثفة التي ينفذها الجيش الإسرائيلي يمكن أن يؤدي إلى نشوب حرب أوسع نطاقاً يستخدم فيها "حزب الله" ترسانته المؤلفة من 150000 صاروخ وقذيفة لضرب مناطق بعيدة داخل إسرائيل. فضلاً عن ذلك، تعترض الولايات المتحدة، وهي الحليف الأساسي للقدس، بشدة على هذا التوسع خوفاً من التصعيد الإقليمي. ولذلك، يسعى الجيش الإسرائيلي وراء المزيد من الخيارات المحدودة في الوقت الراهن.

في الأيام الأولى من حرب غزة، رد جيش الدفاع الإسرائيلي على هجمات "حزب الله" بعمليات فورية بالقصف المضاد، والتي سرعان ما تحوّلت إلى "دفاع فتاك" - أي مهاجمة قوات العدو قبل مهاجمتها إسرائيل. وأصبحت هذه الردود فيما بعد أكثر استباقية، حيث حافظت إسرائيل على تفوقها في التصعيد بينما استخدمت تبادل إطلاق النار اليومي لتحقيق أهدافها. وعلى وجه التحديد، ركزت العمليات الإسرائيلية على إضعاف وتدمير المواقع الحدودية لـ"حزب الله" وأصوله، بما في ذلك مراكز المراقبة ومواقع الإطلاق ومراكز القيادة ومخابئ الأسلحة والطائرات بدون طيار والدفاعات الجوية ومواقع الاستطلاع والمجمعات العسكرية والمواقع التي تديرها المنظمة البيئية غير الحكومية المزيفة التابعة للحزب "أخضر بلا حدود". وقد تزايدت هذه الضربات تدريجياً من حيث النطاق والعمق والنوعية، حيث انتقلت من الأهداف الخارجية إلى أطراف القرى وأخيراً إلى داخلها. كما تم ضرب بعض الأهداف عالية القيمة شمال الليطاني.

وقد دفعت العمليات الإسرائيلية "حزب الله" إلى سحب بعض وحدات قوة "الرضوان" الأكثر قدرة لديه من الحدود. وبعد أن عزز الجيش الإسرائيلي دفاعاته الشمالية وضربَ العشرات من أصول "الرضوان" على طول الحدود، أعاد قادة "حزب الله" على ما يبدو النظر في قيمة وتكلفة الحفاظ على هذا الانتشار الأمامي الكبير الجاهز لضرب إسرائيل خلال مهلة قصيرة. لكن إعادة الإسرائيليين بأمان إلى منازلهم في الشمال قد تتطلب تراجعاً أو انسحاباً أوسع نطاقاً لـ"حزب الله"، الأمر الذي لا يمكن أن يحدث إلا في في ظل ظرفين: إذا اقتنع الحزب بالانسحاب طوعاً، أو إذا شن الجيش الإسرائيلي هجوماً أكبر ينطوي على خطر كبير لنشوب حرب واسعة النطاق.

المسار الدبلوماسي

لتجنب المزيد من التصعيد، يسعى المسؤولون المتحالفون وراء خيارين دبلوماسيين هما: تنفيذ "القرار رقم 1701" والتوصل إلى اتفاق بشأن الحدود البرية بين إسرائيل ولبنان. وفي المسار الأول، اقترحت الولايات المتحدة وفرنسا تعزيز دور الجيش اللبناني و"اليونيفيل" بالقرب من "الخط الأزرق"، مع إعادة التأكيد على السيادة اللبنانية بدعم دولي. ومع ذلك، فشلت كلتا هاتين الهيئتين مراراً وتكراراً في منع انتهاكات "حزب الله" أو حتى التحقيق فيها بشكل مناسب، وبالتالي فإن تكليفهما بالتنفيذ لن يؤدي إلى أي نتيجة في ظل الظروف الراهنة. من الضروري معالجة الأسباب الجذرية لفشل القرار أولاً: بكلمة أخرى، تواطؤ الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني مع "حزب الله"، وتقويض الحزب العدواني لمهمة "اليونيفيل"، وقبول الأمم المتحدة لهذه الانتهاكات المستمرة. وبالتالي، يقع عبء تغيير الوضع الراهن حالياً على عاتق البلدان الفردية التي تعمل بشكل منسق بدلاً من الأمم المتحدة.

ووفقاً لبعض التقارير، أثارت واشنطن المسار الحدودي البري كوسيلة لتخفيف التوترات وتحفيز "حزب الله" على نقل قواته شمالاً، بناءً على نجاح محادثات الحدود البحرية لعام 2022. فمن خلال تسوية مطالبات لبنان بشأن نقاط "التحفظ" الثلاث عشرة المتنازع عليها على طول "الخط الأزرق"، من المفترض أن يخسر "حزب الله" ذريعته لمحاربة إسرائيل ونشر جيشه الخاص. لكن حرب غزة تُظهر أن "حزب الله" ليس لديه أي مخاوف بشأن مهاجمة إسرائيل لأسباب لا علاقة لها بالحدود. ومن الممكن أن تؤدي المحادثات الجديدة أيضاً إلى تفاقم التوترات بدلاً من تخفيفها، كما رأينا عندما هدد "حزب الله" إسرائيل بالحرب وأطلق طائرات بدون طيار باتجاه منشآتها للغاز الطبيعي خلال المحادثات البحرية. وعلى نطاق أوسع، فإن مناقشة قضايا الحدود خارج سياق اتفاق سلام شامل (الذي لا يمكن التوصل إليه حالياً) يمكن أن تؤدي إلى تقويض سلامة "الخط الأزرق" بصورة أكثر وتؤدي إلى مزيد من النزاعات اللبنانية.

على سبيل المثال، أعاد رئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري مؤخراً التأكيد على التزام لبنان "بالقرار 1701"، لكنه أشار إلى أن التنفيذ يجب أن يبدأ بوقف إسرائيل "عدوانها" وانسحابها من "كامل التراب اللبناني المحتل". وعلى نحو مماثل، أعلن وزير الخارجية عبد الله بوحبيب أنه يجب على إسرائيل العودة إلى "الخط الأخضر" (أي خط الهدنة لعام 1949)، وهو ما يعني الانسحاب من "مزارع شبعا"، وشمال قرية الغجر، وأقصى نقطة غربية .B1 وبطبيعة الحال، يبقى التزام لبنان المعلن "بالقرار 1701" احتمالاً مستقبلياً مشروطاً بالوفاء بشروطه على أكمل وجه.

والأهم من ذلك، لن تؤدي مكافأة "حزب الله" على عدوانه من خلال تقديم تنازلات مماثلة على المدى القريب إلا إلى تشجيع المزيد من الانتهاكات في المستقبل. فبموجب المقترحات الحالية، يبدو أن إسرائيل مطالَبة بتقديم تنازلات حدودية جدية مقابل ما يزيد قليلاً عن تحركات من قبل قوات "حزب الله" يمكن التراجع عنها بسهولة.

ونظراً لهذه التحديات، فمن المرجح أن تؤدي الدبلوماسية إلى نتائج جزئية في أحسن الأحوال. وإذا كان الأمر كذلك، فسوف تحتاج إسرائيل إلى النظر في بذل جهود عسكرية أحادية الجانب إلى أن يسحب "حزب الله" قواته من "الخط الأزرق"، سواء بالكامل أو سحب وحدات "الرضوان" فقط. ومع ذلك، فإن جميع الخيارات العسكرية المتاحة للجيش الإسرائيلي - بدءاً من مواصلة ضربات "الإضعاف والردع" الحالية إلى شن هجوم واسع النطاق - من شأنها أن تزعزع الهدوء اللازم لعودة سكان الحدود إلى ديارهم. وسوف تُحدد حسابات إسرائيل أيضاً من خلال العديد من التحديات العميقة الأخرى التي تواجهها - ليس فقط حرب غزة والضغوط الأمريكية المرتبطة بها، ولكن أيضاً الضفة الغربية المضطربة، وتهديدات الميليشيات في اليمن والعراق، وإيران النووية التي تلوح في الأفق، والاضطراب الاقتصادي المتزايد، وتحديات السمعة في الخارج، والأزمة السياسية الداخلية نفسها التي شجعت "حماس" على الهجوم.

التداعيات السياسية

لقد اختار المجتمع الدولي منذ فترة طويلة تجنب العواقب المترتبة على تعزيز الأعمال التصعيدية لـ "حزب الله"، والدعم الهائل الذي تقدمه إيران، وتواطؤ بيروت. ومع ذلك، فبعد ثلاثة أشهر من رؤية احتراق "الخط الأزرق"، يجب على المسؤولين الآن إعادة النظر في التوصيات السابقة وتقديم إجابات عاجلة وواقعية تتجاوز مجرد نقاط الحوار. وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا هي في وضع أفضل لمساعدة إسرائيل ولبنان وشركائهما في المنطقة على استنفاد الخيارات الدبلوماسية لمنع الحرب. وسيكون من الحكمة التركيز على الخطوات الأساسية التالية:

•وقف انتهاكات "حزب الله" مع تجنب مخاطر المعالجات الخاطئة والسياسة اللبنانية المخادعة.

•ممارسة ضغوط شاملة على إيران و"حزب الله"، والتي تشمل التصنيفات الدولية، والعقوبات القانونية/المالية، والإنفاذ الجنائي، والجهود المبذولة للحد من الشبكات اللوجستية العالمية التي تساعد على نقل الأموال والأسلحة من طهران إلى بيروت.

•محاسبة كبار المسؤولين في الحكومة اللبنانية والجيش اللبناني على خلفية خرق "القرار 1701" والتواطؤ مع "حزب الله". ولا يزال العديد من مسؤولي الدفاع الأجانب يعتبرون الجيش اللبناني أمل لبنان الوحيد، ولكنه أصبح في الواقع جزءاً من المشكلة. يجب أن تعتمد المساعدات المستقبلية للمؤسسات المدنية والعسكرية في لبنان على مدى التزامها "بالقرار 1701" وحمايتها لقوات حفظ السلام من "حزب الله" وتمكينها لحرية حركة "اليونيفيل."

•تطبيق حظر الأسلحة المنصوص عليه في "القرارين 1701 و1559"، مع التركيز بشكل خاص على وقف تدفق الأسلحة الإيرانية إلى "حزب الله". ويعني ذلك إحياء قرارات الأسلحة ذات الصلة التي تم تجميدها بموجب الاتفاق النووي لعام 2015.

•إسناد دور ناشط "لليونيفيل" في تعزيز المنطقة منزوعة السلاح في جنوب لبنان ومراقبتها، بدءاً بتقديم تقارير صادقة حول الوضع على الأرض.

•تكييف حجم قوة "اليونيفيل" بما يتناسب مع مهمتها الفعلية، أو العكس من ذلك. فأنشطتها الحالية على الأرض لا تبرر تعريض 10000 جندي للخطر و(تخصيص) ميزانية سنوية قدرها 500 مليون دولار.

•تجديد ولاية "اليونيفيل" لفترات لا تتجاوز مدتها ستة أشهر، مما يضمن قدرة مجلس الأمن الدولي على إجراء مراجعات أكثر تواتراً تتناسب مع وتيرة الأحداث على "الخط الأزرق."

وتتطلب جميع هذه القضايا معالجة فورية، بهدف تصحيح المسار الذي دفع لبنان تدريجياً نحو الهاوية. وقد يكون قد فات الأوان على انتظار محادثات التفويض السنوية "لليونيفيل" في آب/أغسطس. وفي غضون ذلك، ستواصل إسرائيل بلا شك التصدي لعدوان "حزب الله" وتهيئة الظروف المناسبة للعودة الآمنة لمجتمعاتها الحدودية - بينما تستعد في الوقت نفسه للحرب في حالة فشل جميع الخيارات الأخرى، كما قد يحدث.

المصدر: معهد واشنطن

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces